كذلك تكثر عنده أحلام « اليقظة » .

والطور الثانى إيجابى : يعتنى فيه المراهق بهندامه كما يكون شديد الغرور بمحاسنه الجسدية أو المعنوية والرغبة فى إظهارها للغير كلما وجد إلى ذلك سبيلا .

اكتمال الشخصية :

لا يمكن للشخصية أن تكتمل إلا إذا تم التوازن فى شكل متآزر متناسق بين ماذكرنا من مظاهرات وانفعالات وصفات ، ومن خطل الرأى أن نعتمد على الطبيعة كل الاعتماد لتهب لنا ذلك التوازن المنشود ، بل يجب علينا أن نعينها على أداء وظيفتها بكل ما فى وسعنا وهى المسئولية الجسيمة التى تقع على عاتق الوالدين والمربين والمرشدين ، فيجب عليهم — والحالة هذه — أن يكونوا أهلا للقيام بها على أحسن وجه .

وليس المجال هنا يتسع لسرد ما يجب اتباعه حتى ينشأ الطفل متزن الشخصية كاملها وبارزها ، وقد عالج ذلك علماء التربية الحديثة والاجتماعيون بعقبرة تامة وليدة التجارب والعقل الذكى .

هذه نبذة مختصرة ولمحة خاطفة من سيكولوجية الطفل وبدء سوف يعقبه عود قريب والعود أحمد

(يتبع) فضل أبو بكر

بعثة فاروق الأول السودانية بفرنسا

٢ — الاتجاهات الحديثة وظهور الإسلام :

القـــانون والمجتمع (*)

للأستاذ ه . ا . ر . جب

من وجهة النظر الدينية الحديثة للمعارضين فى أضيق معانيها ، تتجه نحو الغايات الاجتماعية للنهضة الإسلامية . لما كانت التقاليد والأوضاع الاجتماعية والقانون — فى الأصل — مظاهر للنظام الدينى فى الإسلام ، فإن كل هذه المسائل ترتبط بالفقه الدينى إلى حد أكبر مما هى عليه فى حضارتنا الغربية . وعلى ذلك فأحدث

(*) انظر ما نشرناه فى العدد ٧٩٠ من الرسالة الغراء (المترجم)

التيارات الفكرية حول هذه المسائل ، تفيض فى جدولين مختلفين يمكن تمييزهما — ولو نظريا على الأقل — : جدول الإصلاح ، وجدول المعارضة . بيد أنه من الناحية العملية ، يصعب أحياناً أن نقرر ما إذا كان مايتراءى لنا معارضاً ، ليس حقاً بجهود خداع تجاه الإصلاح؛ وفكرة للدفاع عما يؤكده الكاتب من أنه رأى الإسلام الأصلى فى الشئون الاجتماعية .

وكثيراً ما يوصف الإسلام بأنه دين عام شامل ؛ ولكن جميع الأفكار الدينية التى شكلت النظرة الخيالية والعقلية فى ذهن الإنسان ، وقررت الأعمال الإرادية الإنسانية ، تميل إلى أن تكون شاملة . فهى يجب أن تعمل على أن تسير قواعدها على مختلف نواحى النشاط الاجتماعى ، لكى تسيطر على الحكومة . وعلى هذا الأساس فالدين اليهودى عام ، وكذلك المسيحية . وإن نسينا ذلك فإنما نفعل لأن المسيحية منذ فجر حياتها ، كانت مضطرة إلى قبول السلطة والقانون الرومانى ؛ ولأنها — عند ما كان يظهر أنها على قاب قوسين أو أدنى من النصر ، فى كفاحها المرير مع نظام الإقطاع فى العصور الوسطى — كان عليها أن تتحمل صدمات عدوين جديدين هما : الإنسانية والعلم . والعلم نفسه آخذ فى الاقتراب من الانقلاب إلى فكرة التعميم ، بعد أن حطم معارضة الدين ، وذلك باتحاده مع الإنسانية وارتباطه بالتحرر الاقتصادى . وإذا حكمنا بطلائعها فى ألمانيا والروسيا ، فإن التعميم العلمى يعمل على إيقاع العالم فى مأزق ضيق ، شديد وصعب ، بعيداً عن كل شىء ، إلا ما جربه الجنس البشرى .

وبالمقارنة نجد أن التعميم (الشمول) فى العقيدة الدينية طريق سهل واضح . فهما تكن عليه السلطات الدينية من غفلة ، فإنها على الأقل تعرف قيمة الفرد وشخصيته ، فتكفل له قدراً معقولا من الحرية . وفى الإسلام كان لهذه الحرية حد بعيد ، يزيد بعداً بفقد التنظيم ، وغياب القيادة ، ولكنها — كما فى كل النظم العامة — تحاول أن تتحكم أو تمنع انتقال « الأفكار الخطرة » وانتشارها .

وإنه لجدير بنا أن ننظر نظرة فاحصة فى أثر مبدأ « الأفكار الخطرة » خطرة على من ؟ على مستقبل الفرد ؟ وإذا رأى الإنسان — بعد كل شىء — أن يخاطر فيما يجلب له العقوبة الأبدية فى جهنم ، فإن هذا هو شأنه الخاص . أم خطرة على تنقية المعتقدات

وخلاص المجتمع الذى قد يكون فى خطر السوء أربما ! ولكن هذا إجماع ضئيل فى مجتمع ينظر إلى « الاجماع » كما ينظر إلى التنظيم الطبيعى . ولكن الاختلاف فى المعتقدات قد يؤدى إلى الانقسام والقتال ، وهذا هو بيت القصيد . ولقد جرى العرف على أن المجتمع لا يمكن أن يكون ثابتاً غير مزعزع ، إلا إذا كانت الأخلاق شائعة فيه ؛ تنشرها عقيدة دينية صارمة ، ولن تصبح الأخلاق ثابتة راسخة إلا إذا كانت العقيدة الدينية فى حرز حريز من المؤثرات المادية للايمان وخالصة منها ، إذن فليست صيانة الأخلاق بأكثر أهمية من تثبيت المجتمع نفسه ، بل إنها الحالة الوحيدة التى يستطيع أن يتقدم فى ظلها المجتمع نحو الطريق المستقيم ؛ مثلا نحو مرتبة عالية من التكامل الاجتماعى ، وحياة أكثر ملاءمة للفرد .

أى أن نوع المجتمع — الذى تشيده الجماعة لنفسها — يعتمد أساساً على معتقداته ، مثل طبيعة الكون وغايته ، ومكانة النفس الإنسانية فيه . وهذا اعتقاد طبيعى يتكرر فى الكنيسة أسبوعاً بعد أسبوع . ولكن الإسلام هو الدين الوحيد الذى رمى على الدوام إلى تشييد مجتمع على هذا المبدأ ، وكانت المدة الأساسية لهذا الغرض هي القانون . و« علم القانون » — على حد تعبير أحد المفسرين المسلمين المشهورين — « هو معرفة الحقوق والواجبات التى تمكن الإنسان من أن يبصر الأحوال الصحيحة فى هذه الحياة ، وأن يعد نفسه للعالم الآخر . »

وبعكس الحال فى القانون الذى ورثه العالم المسيحى عن روما ، نجد القانون الإسلامى يرعى العلاقات بجميع أنواعها ، مع الله ومع البشر . ويشتمل على أمور كثيرة ، مثل تأدية الواجبات الدينية ومنح الصدقات (أداء الزكاة) ، وكذلك النظم المنزلية والمدنية والاقتصادية والسياسية . وهو بجوهره وطبيعته وغرضه متعلق تماماً بالمثل الدينية . والواقع أن الأحكام الخلقية تعنى بالحقائق الظاهرية لفعل وقع أقل من عنايتها بالعواطف والغايات . وأن أى قانون وضعى ينبغى بوجه عام أن يهتم بالحقائق الخارجية . ولكن الروح والقواعد النهائية واحدة فى كل ، فكلاهما يرفض الجدل الذى يرى صحة أفعال بعينها بسبب نتائجها الاجتماعية ، حتى ولو كانت نتائج مرغوباً فيها . وقد نبع ذلك أن القانون الإسلامى لم يكن معتبراً — مثل القانون الرومانى والحديث — أنه الخلاصة التدريجية لتجارب الناس التاريخية . وإن أولى مظاهره هى ترتيب الأعمال فى مستويات مطلقة للخير والشر ، وما تثبيت العقوبات لأحكام المستوى سوى مسألة ثانوية .

إن المستوى الصحيح للخير والشر ليس بالشيء الذى يمكن أن يتحكم فيه عقلياً . ولقد رأينا فى الفصل الأول (١) ، كيف أن العقلية الإسلامية رفضت كل تلك النظريات العامة التى تخرج منها بمستويات مطلقة . وكانت الوسيلة الوحيدة التى يمكن معرفتها بها هى العلانية ؛ إذ أن الله وحده هو الذى يعلم ما هو خير أو شر مطلق . ولذلك كان النظام القانونى فى الإسلام يبدأ مع القرآن ، ويتطور جنباً إلى جنب — وبنفس الطريقة — مع التنظيم النظرى . إن الأمثلة الموجودة فى القرآن أو التى استخرجت منه ، قد اكتملت بسنة النبي صلى الله عليه وسلم السائدة ، وأعنى الإجماع الثابت للمجتمع . وإن المذاهب الأربعة : الحنفى والمالكى والشافعى والحنبلى ، مذاهب قانونية ، أكثر منها دينية . ثم إن الجماعات التى تعنى بالنظريات ، قد شيدت نظمها على خطوط متشابهة .

ولسنا هنا فى حاجة إلى أن نتعمق كثيراً فى مبادىء هذه النظم القانونية وأساليبها ، فإن أهم ما يعنينا ، هو أن نحيط علماً بقيمة التأثير المتبادل بين القانون الإسلامى والمجتمع الإسلامى . فكل تنظيم يفترض — بادىء بدء — أن هؤلاء الأشخاص الذين يعمل لخدمتهم يرغبون فى قبول سلطانه ، ويفهمونه على أنه محيط بهم — حتى ولو خاطروا من حين إلى آخر — وتعدوا حدوده . إذن فقبول القانون الإسلامى كان مترتباً على قبول دين الإسلام . وقد دخل فى دين الإسلام عدد كبير من الشعوب التى كان لكل منها تراث اجتماعى شرعى . وباتخاذها الإسلام ديناً لها ، قبل أعضاء هذه المجتمعات مبدئياً سلطان القانون الإسلامى .

ومهما يكن من شيء فإن من الواضح أنه ليس من السهل القضاء على التراث الاجتماعى العتيق . وقد كان على زعماء الدين فى الإسلام — فى الواقع — أن يكافحوا فى سبيل توسيع مدى السلطة الأصلية للفقه الإسلامى ، ونشره بين هؤلاء الناس .

(١) أسس الفكر الإسلامى .